

من خطاب الكراهية على الانترنت إلى الإرهاب الإلكتروني: حرية التعبير في مقابل الأمن

د. أمينة حلال

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/جامعة الجزائر -3-

ملخص:

يعتبر اليوم انتشار كل من خطابات الكراهية على شبكة الإنترنت وتضاعد العنصرية والاكزيموفوبيا أو بصورة أعم التعصب، الأرضية الخصبة لانتشار الإرهاب، وتهديدا على كل من استقرار الدول وتماسكها وسلمها الاجتماعي.

لقد سمح التقدم التكنولوجي والطابع الديمقراطي لشبكة الإنترنت، من خلال سهولة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وعدم الكشف عن هوية مستخدميها (الذي يؤدي إلى شعور الإفلات من العقاب لمستخدم الإنترنت)، إلى تشجيع ظهور خطابات الكراهية وتعددتها على الإنترنت، بحيث يزداد صداها في المجتمعات التي عاشت أزمات حادة. هكذا أصبحت الإنترنت إحدى الأدوات الرئيسية الحاملة والناقلة للكراهية والتمييز، لدرجة تجعل التعصب وأعمال العنف شائعة أكثر يوما بعد يوم.

كلمات مفتاحية: خطاب الكراهية، وسائل التواصل الاجتماعي، الإرهاب الإلكتروني، التطرف، حرية التعبير.

Abstract:

Today, the spread of hate speech on the Internet is the rise of racism and xenophobia Or more generally fanaticism, the fertile ground for the spread of terrorism and a threat to the stability, cohesion and social peace of states. Technological progress and the democratization of the Internet, through the ease of use of social networks and the anonymity of their users (which leads to a feeling of impunity for the Internet user), have encouraged the emergence and multiplicity of hate speech on the Internet, so that its resonance increases in societies that have experienced crises sharp. Thus, the Internet has become one of the main carriers and transmitters of hatred and discrimination, to the extent that fanaticism and acts of violence are more common day after day.

Keywords: Hate speech; social media; cyber terrorism; extremism; freedom of expression.

مقدمة

أوضحت مواقع التواصل الاجتماعي تتيح مساحات كبيرة من الديمقراطية وحرية التعبير، لكن في المقابل أصبحت منبرا يتصاعد فيه خطاب الكراهية بشكل رهيب، حيث اعترف "الفايسبوك" مؤخراً بأنه يجد صعوبة بالغة في مواجهة الكم الكبير من المعلومات الخاطئة والمضللة وخطابات الكراهية، الشيء الذي يؤكد أنّ هذه الظاهرة أصبحت مُستفحلة على المستوى العالمي وتستدعي الوقوف أمامها مطولاً في محاولة لفهمها والتصدي لها. انتشر خطاب كراهية بشدة من خلال وسائل ووسائط التواصل الحديثة، ومساحته آخذة في الانتشار والاتساع أكثر يوماً بعد يوم لدرجة أنه أصبح يستخدم من قبل التنظيمات الإرهابية من أجل تجنيد أكبر عدد ممكن من الأعضاء للقيام بأعمال العنف والتهريب.

تكمّن خطورة استخدام الإعلام الإلكتروني كأداة لنشر الفكر المتطرف في اعتماده على الموارد المعلوماتية والوسائل الإلكترونية في آن واحد؛ للتأثير على عقول المتلقين، حيث تعد الأنظمة الإلكترونية والبنية التحتية المعلوماتية إحدى الوسائل المهمة للإرهابيين.

يثير هذا الانتشار غير المسبوق لخطابات الكراهية مجموعة من التساؤلات لعل أهمها: ما الذي جعل خطاب الكراهية يتصاعد وينتشر؟ بسبب عدم وجود تعريف قانوني مشترك لمصطلح خطابات الكراهية هل يمكن الجزم أنّ مواقع التواصل بصفة عامة ما هي إلا بيئة خصبة وفضاء مُتاحاً وحاضناً لخطاب الكراهية الذي تستخدمه الجماعات الإرهابية؟ يعد البحث من الدراسات الوصفية في العلاقات الدولية نحاول من خلاله تحديد مفاهيم خطاب الكراهية والإرهاب الإلكتروني، وفهم الروابط بين خطاب الكراهية عبر الإنترنت والعنف والتطرف والإرهاب الإلكتروني.

1. خطاب الكراهية: دراسة نظرية

إن خطاب الكراهية والتحريض في تصاعد مستمر في العديد من البلدان عبر كل القارات، وكثيراً ما تنتقل رسائل الكراهية هذه من خلال وسائط الإعلام التقليدية والإنترنت. ومن ثم باتت الحاجة ملحة لتعريف مفهوم خطاب الكراهية، والعوامل المساهمة في تنامي خطاب الكراهية.

1.1. تعريف خطاب الكراهية

لغة تعني كلمة خطاب في اللغة العربية الكلام، أما كلمة **discourse** باللغة اللاتينية تعني الحوار. فالخطاب هو كل تلفظ يفترض متكلماً ومستمعاً بحيث يحاول المتكلم التأثير على المستمع. وعند اقتران كلمة الخطاب بلفظ الكراهية يصبح ذلك الكلام المكتوب أو المسموع أو المرئي الذي يهدف إلى القتل الرمزي للآخر وإقصائه (العامة، 2015).

اصطلاحاً، نشير أولاً إلى أنه عند البحث عن مفهوم خطاب الكراهية، لا نجد تعريفاً موحداً مقبولاً عالمياً لخطاب الكراهية، يضع ضوابط لمهيمته ويتم اعتماده دولياً. أدى غياب هذا التعريف إلى التخبط بين الخطاب الذي يدخل في إطار حرية التعبير، وخطاب الكراهية، وهو ما يؤدي في أغلب الأحوال إلى تطبيق هذا المفهوم بطريقة تؤدي إلى فرض

قيود عديدة على حرية التعبير، فضلاً عن الخلط الذي تسبب فيه غياب هذا التعريف بين عدد من المفاهيم خاصة مع وجود دلائل في الواقع حول تسبب الشائعات والافتراءات الخاطئة، وتكريس الصورة النمطية لمجتمع معين في ممارسة العنف والتمييز العنصري ضد أعضاء هذا المجتمع (Europe, 2009). ومن ثم هناك من ضيق ووسع في مفهوم خطاب الكراهية حسب منظوره. وفيما يلي أهم التعاريف لخطاب الكراهية:

يعني "خطاب الكراهية" عادة كلمات تمييزية ضد الأفراد أو الجماعات على أساس العرق، الخلفية الثقافية، الأصل، الجنسية، الدين، الجنس أو الإعاقة. ومع ذلك، يتضمن خطاب الكراهية أيضاً تعبيرات غير لفظية، مثل تلك التي تنقلها الصور أو مقاطع الفيديو أو أي شكل من أشكال الاتصال عبر الإنترنت وغير المتصل بالشبكة (l'homme).

في اللغة الإنجليزية، يدمج التركيب النحوي للتعبير ثلاثة جوانب: "خطاب الكراهية" الناتج عن شعور مفترض بالكراهية؛ "خطاب الكراهية" كحامل للكراهية؛ خطاب الكراهية كتحرير مباشر على العنف ضد الآخرين. علاوة على ذلك، يوضح تعريف العالم السياسي رافائيل كوهين ألماغور Raphael Cohen- Almagor هذا المعنى "الواسع" وثلاثي الأبعاد للمصطلح: "يتم تعريف خطاب الكراهية على أنه خطاب خبيث، بدافع من التحيز، يستهدف فرد أو مجموعة لخصائصهم الفطرية الحقيقية أو المتصورة. وهو يعبر عن مواقف تمييزية أو تخويفية أو مرفوضة أو معادية و/ أو متحيزة تجاه هذه الخصائص، لاسيما الجنس أو العرق أو الدين أو الإثنية أو اللون أو الأصل القومي أو الإعاقة أو التوجه الجنسي. ويهدف خطاب الكراهية إلى إلحاق الأذى بالفئات المستهدفة، محاولة إزالتها، مضايقتها، ترويعها، إضعافها، تخطيمها، إحباطها، وإثارة عدم الحساسية" والوحشية اتجاهها. (Almagor R, 2011)

لقد حددت لجنة وزراء مجلس أوروبا (التوصية R (97) 20 الصادرة عن مجلس أوروبا 30 أكتوبر 1994) خطاب الكراهية أنه "يغطي جميع أشكال التعبير التي تنشر أو تحض على أو تشجع أو تبرر الكراهية العنصرية أو كره الأجانب أو معاداة السامية أو غيرها من أشكال الكراهية القائمة على التعصب، بما في ذلك التعصب الذي يتم التعبير عنه في صورة القومية العدوانية والتمييز العرقي والعداء تجاه الأقليات والمهاجرين" (l'Europe). ويمكن اعتبار أشكال أخرى من التمييز مثل كراهية الإسلام (الإسلاموفوبيا) جزءاً من خطاب الكراهية.

وضعت منظمة المادة 19¹ مع العديد من خبراء القانون والإعلام في العالم تعريفاً بدأ يأخذ مداه في الأوساط الإعلامية الدولية لخطاب الكراهية، في سياق ما بات يعرف بـ "مبادئ كامدن"، "خطاب الكراهية مشاعر قويّة وغير عقلانية من الازدراء والعداوة أو البغض اتجاه المجموعة المستهدفة" (19). وينص المبدأ 12 الفقرة الأولى من مبادئ كامدن على وجوب تبني جميع الدول تشريعاً يمنع أي دعوة للكراهية على أساس قومي أو عرقي أو ديني مما يشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف أو خطاب الكراهية.

¹ - هي منظمة دولية غير حكومية لحقوق الإنسان تدافع عن حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات. وهي واحدة من المنظمات القليلة التي تربط بين التنمية وحقوق الإنسان وحق الحصول على المعلومات في المجالات القانونية والسياسية.

بالتالي هناك معنى إجرائي لخطاب الكراهية؛ هو بالمجمل كل تعبير يلحق الضرر بالآخرين ويحط من قيمتهم المعنوية، إضافة إلى وجود عدة معايير دولية يشتق منها التعبير الإجرائي لخطاب الكراهية. يعد خطاب الكراهية انتهاكاً لحقوق الإنسان، بحيث معظم الدول لديها تشريعات تستند على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، انضمت غالبية دول العالم (168 دولة) إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، الذي ينص على أن "أي نداء إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية يشكل تحريضاً على التمييز، بمنعه القانون"، بالإضافة إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري سنة 1965 (177 دولة).

2.1. الأصول القانونية لمفهوم خطاب الكراهية

تعود الحاجة إلى تقييد الحرية إلى المبدأ الذي يعرف بعدم إلحاق الضرر. ومن المشروع تقييد الحرية إذا كانت ممارستها (من خلال فعل أو رسالة أو خطاب) تلحق الضرر بالآخرين. ذكر الفيلسوف الإنكليزي جون ستيوارت ميل John Stuart Mill عام 1859، في كتابه "الحرية" أن "السبب المشروع الوحيد الذي يجعل المجتمع المتحضر يستخدم القوة ضد أحد أعضائه هو منعه من إيذاء الآخرين". لقد أثر هذا المبدأ في التعريف القانوني لخطاب الكراهية وفي تبرير فرض قيود على حرية التعبير في حالات التحريض على التمييز والعنف ضد الآخرين.

إن صياغة ما يشكل خطاب الكراهية وتعريف المجموعات التي يجب حمايتها منه أمر إشكالي، ما يجعل التشريع يختلف من بلد إلى آخر. حيث يعتمد تعريف وتصنيف خطاب الكراهية على محتوى ونبرة تعبير المعنى، ونية صاحبه، والسياق، والهدف والتأثير على الشخص أو المجموعة المستهدفة.

ويعترف تقرير اليونسكو UNESCO عن خطاب الكراهية على الإنترنت لعام 2015 بهذا التعقيد ويرز، على وجه الخصوص، صعوبة تطبيق التعاريف في الممارسة العملية عندما تكون الحدود غير واضحة في كثير من الأحيان (al., 2015). لذلك فمن المهم، عند إعداد وتصميم استراتيجيات ضد خطاب الكراهية، مراعاة النقاشات حول شرعية حدود حرية التعبير: حرية التعبير ضرورية للديمقراطية، ومع ذلك يمكن أن تكون مقيدة من قبل الدولة عندما تكون محتوياتها ضارة للمجتمع. من الضروري تعريف خطاب الكراهية ومكافحته بشكل قانوني، باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان، بحيث يمكن الإبلاغ عن خطاب الكراهية والمعاقبة عليه بناءً على القوانين المعمول بها في الدولة. كما، يجب أيضاً اعتباره ظاهرة اجتماعية مقلقة تقوض أسس مجتمع ديمقراطي، مثل احترام التنوع.

3.1. أسباب خطاب الكراهية ومستوياته

وفقاً لدليل اتصالات Connexions الصادر عن مجلس أوروبا، الأسباب الكامنة وراء لخطاب الكراهية هي "الصور النمطية السلبية التي تعتبر بعض الجماعات أو الأفراد أنها أقل شأناً، مختلفة ولا تستحق الاحترام" (Gomes,

(2013). وبالتالي تتطلب دراسة خطاب الكراهية مقارنة واسعة، تأخذ في الاعتبار أسبابه، وتعتمد على الأنشطة التعليمية لتقويض التحيزات السلبية والقوالب النمطية التي تغذي هذا الخطاب.

لماذا تتشكل الصور النمطية السلبية؟ لقد تتبع بعض الباحثين في علم الاجتماع أمثال مايير M. Mies التمييز الذي مارسه بعض المجموعات على مجموعات أخرى عبر التاريخ، وتوصل إلى نتيجة أن الصور النمطية السلبية دخلت في هياكل القمع. ولقد تم القيام بالعديد من الدراسات، على سبيل المثال، للتمييز الطبقي، والتي أظهرت أن المسارات التاريخية أدت إلى ظهور فكرة مفادها أن هذه المجموعة أو تلك تتفوق /أدنى من الآخرين، وقد وضعت هياكل لتبرير هذا التفاوت في العلاقات الاجتماعية وإدامته. على سبيل المثال، قد يكون الوصول إلى التعليم مقيماً على أساس أن بعض المجموعات (النساء مثلاً) تكون بطبيعتها أقل قدرة من غيرها.

ويشير باحثون آخرون أمثال جالتون J. Galtung إلى أن السلوك البشري يتبع الحاجة إلى الأمن والهوية والحرية (J.Galtung). عندما يشعر البشر أن احتياجاتهم الأساسية مهددة، يتفاعلون. كيف؟ من خلال التجمع معاً لضمان حماية وتلبية هذه الاحتياجات. كما تستخدم القصص والروايات بغرض إنشاء هوية جماعية وشرح الأسباب وراء ضرورة حماية المجموعة. من هنا تظهر سلوكيات خاصة بـ "نحن" ضد "هؤلاء" من أجل تعزيز هوية المجموعة وشرعيتها. وما لا شك فيه أن الأقليات والجماعات الأثنية والشعوب الأصلية أكثر الفئات تضرراً من خطاب الكراهية، حيث يجري تصوير الأقليات والجماعات الأثنية والشعوب الأصلية بطريقة نمطية في وسائل الإعلام، من خلال تعميمات واسعة النطاق للسلمات المتصورة للفئة ككل، والتي تكون سلبية وازدرائية في أحيان كثيرة. والعرض المتكرر للتنميطات السلبية المعممة للأقليات باعتبار المنتمين إليها، مثلاً، مجرمين أو يتسمون بالعنف أو فقدان الثقة أو الغدر أو القذارة أو أنهم دخلاء، يشبع الافتراضات والآراء المخلوطة وغير الدقيقة التي قد تتحول في النهاية إلى مواقف عنصرية تمييزية وأوجه تعصب راسخة. وقد يكون هدفها الأشكال النمطية أو تسفر عن وصم مجتمعات بأسرها ونزع الطابع الإنساني عنها (إيجيكا، 2015).

وفي الوقت الحالي شغل الحديث عن الدين - وعلى الأخص الدين الإسلامي - حيزاً من الصحافة والإعلام مع القضايا السياسية مثل: الصراعات الدولية (على رأسها الحرب على غزة) والهجرة والتمييز إلخ (k, 2010). ونلاحظ أن الصور النمطية المنتشرة في وسائل الإعلام (مثل جريدة شارلي إبدو الفرنسية) تساهم في سلبية المواطنين تجاه تصور الأقليات (Mastro, 2011). للصحفيين القدرة على ممارسة مهمة القوة الثقافية والتأثير في المسائل العالمية والسياسية والقانونية (Blaagaard, 2012) ؛ ولذا من يكتب عن العرق والدين يجب أن يكون مستعداً لإظهار النزاهة، والاحترافية والموضوعية، وقبل كل شيء العقل المتفتح. لأن الصحفيين يحللون الأحداث، ويقدمون تفسيراً لجزء من الواقع الذي اختاروه لتصبح أخباراً تساهم في إقامة علاقات بين الهويات الاجتماعية المختلفة من حيث العرق والدين ومن حيث البعد الإنساني.

وتقع الكراهية في مستويات وفقا لدرجة تهديدها للمجتمع وفقا لتصنيف SOVA:

1. المستوى القوي:

- الدعوة للعنف
- الدعوة للتمييز العنصري
- الدعوة لعدم قبول السلام

2. المستوى المتوسط:

- تبرير تاريخي لوقائع عنف وتمييز
- تصريحات تشكك بوقائع تاريخية لأحداث عنف أو تفرقة أو تمييز
- الحديث عن جرائم دينية أو إثنية لجماعة ضد أخرى
- أفكار بشأن تفوق جماعة على أخرى
- اتهامات للتأثير السلبي لشخص أو جماعة دينية أو عرقية على المجتمع والدولة

3- المستوى الناعم الخفيف:

- خلق صورة سلبية عن جماعة دينية أو إثنية عبر نشر تصريحات بشأنها
 - تصريحات بشأن عيوب أخلاقية لجماعة دينية أو عرقية
 - الإشارة إلى جماعة دينية أو عرقية بطريقة مهينة
- نستنتج مما تقدم أن خطاب الكراهية يتضمن أشكال متنوعة منها ما نعيشها يوميا دون أن نشعر أنها تقع ضمن مفهوم خطاب الكراهية، وهذا نتيجة للالتباس بين كل من مفهوم النقد وحرية التعبير عن الرأي وخطاب الكراهية من جهة، ونتيجة لمروث وبيئة اجتماعية من جهة أخرى.

1.4. خطاب الكراهية أم حرية التعبير؟

إن مبادئ كامدن حول حرية التعبير والمساواة تركز على فكرة أن حرية التعبير والمساواة هي حقوق جوهرية وأساسية، وأن حرية التعبير والمساواة هي حقوق مكملية لبعضها البعض، وتلعب دورا حيويا في حماية كرامة الإنسان وتضمن الديمقراطية وتعزيز السلم والأمن الدوليين. كما أن مبادئ كامدن أصبحت جزءا أساسيا معتمدا للتفرقة بين حرية التعبير المشروع وبين حرية التعبير الذي يحض على الكراهية والعنف والتمييز. ووصفت المادة 19 مبادئ كامدن بأنها

«تمثل تفسيراً تقديمياً للقانون الدولي ومعاييرها، ولممارسات الدولة المقبولة، وللمبادئ العامة للقانون المعترف به من قبل المجتمع الدولي» (19).

لتبيان الحدود بين حرية التعبير وخطاب الكراهية أثرنا التوقف عند بعض مبادئ كامدن، من أجل توضيح المبادئ والقيم الإنسانية الدولية التي تعتمد التفريق بين حرية التعبير وخطاب الكراهية، الذي يتوجب على دول العالم وضع حد له.

تحدد مبادئ كامدن 12 مبدأً تستند إليها في معالجة العلاقة بين حرية التعبير وبين خطاب الكراهية وأين يمكن للحكومات التدخل لمنع خطاب الكراهية، وأين يمكن أن تصمت تجاه منح حرية التعبير مساحة أوسع. ويدعو المبدأ الأول إلى التصديق وإدماج قانون حقوق الإنسان؛ فعلى جميع الدول أن تصدق وتفعل في القانون المحلي عبر الإدماج أو بطرق أخرى المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي تضمن حقوق المساواة وحرية التعبير. وتناول المبدأ الثاني الحديث عن الإطار القانوني لحماية حق حرية التعبير؛ قائلة أن على الدول أن تضمن حق حرية إبداء الرأي والتعبير من خلال أي وسيلة اتصال بما في ذلك الحق بالمعلومات مكفول في الأحكام الدستورية المحلية أو ما يوازئها وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى الدول أن تضمن بأن الأحكام الدستورية المحلية تحدد بوضوح نطاق القيود المسموح بها على حق حرية التعبير، على أن تحدد هذه القيود بقانون يعرفها بدقة لخدمة مصلحة مشروعة ينص عليها الدستور وأن تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لحماية هذه المصلحة. كما على الدول أن تنشئ إطاراً قانونياً واضحاً لحماية حق الحصول على المعلومات بما في ذلك حق الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة وتشجيع النشر الاستباقي لها.

وتناول المبدأ الثالث الإطار القانوني لحماية حق المساواة، بمطالبة الدول بضمانة حق المساواة في أحكام الدستور المحلي أو ما يعادلها وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. حيث لكل إنسان الحق في عدم التعرض للتمييز على أساس: الأصل أو النوع أو العرق أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو العمر أو التوجه الجنسي أو اللغة أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الجنسية أو الملكية أو الميلاد أو أي وضع آخر.

إن التمييز بين حرية التعبير وخطاب الكراهية أمر صعب لأنه لا يمكن تعريف خطاب الكراهية بصورة جامعة. إن خطاب الكراهية يتضمن كلمات أو صوراً تستهدف بنوع من الانتقائية جماعة ما، والكلمات بحد ذاتها حينما تصدر عن سلطة ما تستهدف ليس فقط جماعة وإنما فرداً بعينه فإنها تتحول كذلك إلى خطاب للكراهية، وهو خطاب لا يحتوي على كلمات فقط بل كلمات لها قوة الأفعال نفسها، وذلك الأمر يعود بنا مرة أخرى إلى تبين المأزق الحقيقي في رسم الحدود الفاصلة بين حرية الرأي وخطاب الكراهية، إذ لا تبدو فكرة إصدار تشريعات محددة للقضاء على خطاب الكراهية ناجعة فذلك يتطلب في حالات كثيرة وضع قيود على الكلمات وفرز وتعيين للأشخاص الذين يتمتعون بسلطة ما والذين يبرهنون على صدق مقولة. الكلمات ليست فقط محض ألفاظ بل هي أفعال.

وتلك في حقيقة الأمر ليست المعضلة الوحيدة في هذا السياق، إذ أن حرية التعبير ليست محددة فقط بالفضاء السياسي بل إنها تتحرك في فضاءات مختلفة مثل وسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي والمنجز الأدبي والفني والموسيقى وكذلك الأفعال الرمزية. لذلك يتطلب الأمر أكثر من مجرد سن تشريعات وضوابط لتقييد حرية الرأي أو القضاء على خطاب الكراهية.

في الوقت الحاضر، ليس لكلمة الكراهية تعريف دقيق في كل من ميدان حقوق الإنسان الدولية من جهة، وفي السياسات الوطنية المتباينة التي تعكس التقاليد الخاصة بكل بلد، من جهة أخرى. وفي أغلب الديمقراطيات، لا يعتبر خطاب الكراهية شكلاً من أشكال حرية التعبير التي تحميها القوانين، كما أنه لا يأخذ شكلاً معيناً وهو الكلام المباشر الواضح، فقد يكون بالتصرف أو الإيحاء أو الكتابة أو حتى الإشارة. غالباً ما يتم ذكر مثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تتخذ موقفاً أكثر "تسامحاً" تجاه خطاب الكراهية مقارنة مع الدول الأوروبية، مما يجعلها تطبق مبدأ حرية التعبير (المنصوص عليه في الجزء الأول من الدستور) وتحميه (E.Siopera, 2018). ومع ذلك، وفقاً للجنة وزراء مجلس أوروبا " يغطي خطاب الكراهية أي شكل من أشكال التعبير الذي يبرر أو ينشر الكراهية، العنصرية، أو كره الأجانب، أو معاداة السامية أو أي شكل من أشكال الكراهية المبينة على عدم التسامح أو التحريض عليه أو الترويج له (L'Europe, 2015). لذلك يحمي القانون مجموعات معينة بصفة تلقائية بسبب سماتها المميزة "للهيوية": العرقية أو الدينية أو الجنسية... إلخ.

فرنسا على سبيل المثال تحظر نشر البيانات التشهيرية ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص بسبب مواطنهم الأصلية أو العرق أو الجنسية أو الدين تحديداً منذ عام 1881 (المادة 32 من قانون حرية الصحافة). ومنذ صدور قانون 1 يوليو 1972 بشأن مكافحة العنصرية (المعروف باسم "قانون بليفين" «loi Pleven»)، أصبح التحريض على الكراهية من خلال خطاب الكراهية (بالمعنى المعتاد للكلمة) في الأماكن العمومية جريمة جنائية (G.Calvès, 2015) : إما لأنها تخرض مباشرة على أعمال عنف، أو لأنها تؤدي إليها بشكل غير مباشر، من خلال توطيد الأفكار المسبقة والقوالب النمطية، وإقامة علاقات سببية مبسطة لم يتم التحقق منها، إلخ. كما أن القدرة على تقييم الخطورة المحتملة لبعض التصريحات والخطابات المعادية تثير أيضاً بعض الشكوك والاعتراضات مما يجعل معاقبتها صعبة.

2. خطاب الكراهية في مواقع التواصل الاجتماعي

أحدثت التطورات العلمية والتكنولوجية تغييراً في كثير من المفاهيم التي تحكم العلاقات الدولية، وبالتالي تتطلب إعادة بلورة وصياغة حتى تتماشى مع هذا الزخم الهائل من متجليات الثورة العلمية والتكنولوجية. ومن بين الآثار السلبية لتلك الثورة استخدام التكنولوجيات الجديدة بشكل متزايد لنشر العنصرية وكراهية الأجانب، وأن هذه القدرة قد زادت أضعافاً مضاعفة مع ازدياد عدد الناس الذين يتمكنون من الوصول إلى الإنترنت.

2.1. أشكال الكراهية عبر شبكة الانترنت:

من أبرز أشكال الكراهية المنتشرة على شبكة الانترنت بعمومها وشبكات التواصل الاجتماعي خاصة التنافر الفكري (اليونيسكو، 2015).

إذ سمحت شبكة الانترنت بتلاقي أصحاب الفكر المتعصب والمتطرفين عبر المسافات وبأسماء وهمية وسهلت عملية التواصل فيما بينهم بمبالغ زهيدة، وذلك بهدف الحشد والتجنيد لبث الكراهية تجاه فئات ومجموعات معينة. فطبيعة الإنسان كما تؤكد نظرية التنافر الفكري لليون فستنجر Leon Festinger تسعى دائما للتوافق الفكري وتبحث عن كل ما يتوافق مع آرائها ومعتقداتها لتقلل من حالات التنافر التي تحدث مع أي آراء متناقضة.

ويجد الأشخاص المتطرفون والمتعصبون والذين يودون نشر خطاب الكراهية وبث رسائل ازدراء وتحقير في وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الانترنت العديد من السبل، منها التعليق في مواقع الأخبار، وعادة ما تكون تعليقات لا علاقة لها بالخبر نفسه، حتى بدأت العديد من الصحف فرض الرقابة المسبقة على التعليقات، وقامت صحف أخرى ومنها صحف في الولايات المتحدة بإلغاء تلك الخاصية بسبب الكراهية المنشورة.

خطاب كراهية منتشر بشبكات التواصل الاجتماعي في أماكن كثيرة من العالم، لأسباب عرقية أو دينية أو سياسية أو طائفية أو غيرها من أنماط الانتماءات، وأصحاب هذه المشاعر الذين كانوا يعبرون عنها بطريقة محدودة وسرية وجدوا في هذه الشبكات فضاءً عاماً ينشرون من خلاله خطاب كراهيتهم ليصل إلى الآلاف وأحياناً الملايين، مما يضعف أثره ويعظم ضرره، وأخطر ما يمكن أن يحدث في هذا السياق هو أن يصل هذا الخطاب على هذه المواقع إلى كتلة حرجية في كثافتها العددية وحدتها العاطفية وتوزيعها الجغرافي.

ينتقل هذا الخطاب من العالم الافتراضي إلى الواقع ليتحول إلى جرائم كراهية وعنف حقيقية، هذه الظاهرة مثال لما يعرف الآن بالخرائق الرقمية وهي أي شائعة أو معلومة خاطئة أو رسالة كراهية تنتشر بسرعة كبيرة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي يمكن أن يكون لها تأثير مدمر في الواقع قبل أن يتم تصحيحها أو احتواؤها (الدولي، 2013). فمثلاً عام 2012 قام شخص في الولايات المتحدة الأمريكية بنشر فيديو لفيلم بعنوان "براءة المسلمين" على اليوتيوب يحمل إساءة بالغة للرسول عليه الصلاة والسلام، وتسبب هذا الفيديو في أعمال عنف معادية للولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من دولة عربية وإسلامية راح ضحيتها أكثر من 50 قتيلاً، من بينهم السفير الأمريكي في ليبيا. كما أشار مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية في 29 جانفي 2024، إلى زيادة الكراهية المعادية للمسلمين والفلسطينيين بنسبة 178%، لا سيما مع حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني وذلك مقارنة بعدد الشكاوى التي تلقاها المجلس في نفس الفترة من العام السابق.

بالإضافة للاستخدام المتزايد لخطاب الكراهية العنصرية في جميع أنحاء العالم في الحياة السياسية، ولاسيما في الدعاية السياسية أثناء الحملات الانتخابية، والتحريض على الكراهية والتمييز العنصريين، وفي وسائط الإعلام، بما في ذلك

الإنترنت. في أوروبا مثلاً، زادت الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة المناهضة للهجرة من تمثيلها في البرلمانات الأوروبية من 8 % فقط في عام 2009 إلى ما يقرب من 17% في انتخابات عام 2019. ويعد هذا الصعود لأحزاب التيار اليميني الإثني- القومي نتيجة أيضاً للاتجاه نحو لهجة كراهية أقل تطرفاً ومظاهر أكثر تعقيداً واعتدالاً لرسائل اليمين المتطرف التي تجذب فئة أوسع نطاقاً من الناصحين، مما أدى إلى زيادة تأثيرهم على المجتمع الأوروبي.

وفي ظل غياب الأمن السيبراني خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، زاد النشاط الإرهابي بصورة مذهلة، من رسائل الحقد والكراهية بين أبناء المجتمع الواحد، والدعاية له في المجتمعات العربية والإسلامية في جمهوريات الاتحاد الروسي ودول البلقان الغربية وجمهورية كوسوفو خاصة، ما أدى إلى التحاق المئات من مواطني هذه الدول بمنظمات متطرفة، وتمكنت من تجنيد "الذئاب المنفردة"² التي يمكنها تنفيذ عملياتها منفردة داخل مدن أوروبا.

أصبح الفضاء السيبراني عبارة عن نواذٍ مفتوحة العضوية لكلٍّ من اعتقد وآمن بمضمون خطاب الكراهية الذي يتم تمريره، ولا يشترط في العضوية انتماء الأفراد إلى هوية واحدة، بل تصبح العضوية بحد ذاتها هوية عابرة للقوميات والحدود، لينفذ الأعضاء مستقبلاً المهام التي تطلب منهم حيث هم أو ينتقلون إلى حيث يطلب منهم.

2.2. تعديل خطاب الكراهية على الإنترنت؟

لقد زاد انتشار ظاهرة خطاب الكراهية من الحاجة إلى ضرورة تنظيم التأثيرات على الإنترنت؛ لكن البعض يعارض شرعية هذا النهج، ويبررون ذلك بالتعبير الحر عن التأثيرات (H.Kappelhoff, 2019). على الرغم من أن بعض الممارسات المعتدلة في الشبكات الاجتماعية الرقمية تواجه صعوبات إجراء تقييم منهجي لنطاق والمعاني اللغوية لمستخدميها (E.Siopera P.-O. E., 2017). في الواقع، فإن هذه الصعوبات متعددة: صعوبة تصنيف محتوى كبير على أنه "كراهية"، صعوبة تقنية في تحديد المواقع التي تحتوي على خطابات الكراهية، والصعوبة الأخلاقية والقانونية في تأطيره. لهذا السبب من الضروري التشكيك في السياقات القانونية والتاريخية والاجتماعية والثقافية، إلخ، التي تحدد معنى خطاب الكراهية وطرق معاقبته.

في هذا السياق، تضاعفت المبادرات من أجل إعداد بروتوكول يسمح بالتعرف على محتوى المنشورات عبر الإنترنت لمحاربة خطاب الكراهية. لذلك يحاول الباحثون في علوم الكمبيوتر أو اللغويات الحاسوبية وضع أدوات للكشف التلقائي للمحتويات (P.Fortuna, 2018)، من خلال الاعتماد على مقارنة الاتفاق على معجم موحد: غالباً ما ينطوي تحليل خطاب الكراهية ومكافحته على الإنترنت على استخدام قوائم محددة مسبقاً للكلمات التي تحتوي على معاني "الكراهية" أو ترادفها، مع التركيز على معنى هذه الكلمات وتواترها والتكوينات النحوية المستخدمة التي تظهر فيها. ومع ذلك، فإن عدم وجود "مقياس مرجعي موحد" في تعريف خطاب الكراهية يجعل من الصعب تحديده. من أين تبدأ

² - هم أشخاص يقومون بعمليات مسلحة بوسائل مختلفة بشكل منفرد بدوافع عقائدية، أو اجتماعية، أو نفسية، أو حتى مرضية دون أن تربطهم علاقة واضحة بتنظيم ما، ومن دون أن يكون لهم ارتباط مباشر بشبكة على الأرض المستهدفة.

"الكراهية"؟ هل الأثر اللغوي كافٍ للكشف عن مشاعر الكراهية المفترضة؟ يتضح لنا أن العملية أكثر تعقيداً، خاصة وأن المحتوى عبر الإنترنت المطلوب تحليله واسع ومتباين: فهو يشمل الأشكال الأكثر دقة والضمنية لـ "الكراهية" (السخرية والتعابير اللغوية والقوالب النمطية والتلميحات إلى المعرفة المشتركة وما إلى ذلك)، و "استراتيجيات الإقناع" التي يلجأ إليها مستخدمو الإنترنت (ولغات تشفير مخصصة للمطلعين فقط، إلخ). لذلك يستجيب خطاب الكراهية لممارسات اتصالية تعتمد على محددين: أولاً المتحدث ومتلقي (من يتكلم مع من؟)، ثم السياق الظرفي والاجتماعي والثقافي والتاريخي للتبادلات (على أي المنتديات؟ وبعد أي أحداث؟ بناءً على أي قيم؟).

3. خطاب الكراهية أداة لتغذية الإرهاب الإلكتروني

1.3. في مفهوم الإرهاب الإلكتروني

مع دخول الإرهاب على الفضاء الرقمي والشبكة المعلوماتية الدولية وتسخيره لخطاب الكراهية في خدمة وتطوير نشاطاته، نشأ مصطلح الإرهاب الإلكتروني ليعكس تطوراً في رصد ومتابعة هذا النوع الناشئ من الإرهاب في الفضاء الإلكتروني. لقد تعددت التعاريف حول هذا المصطلح بسبب تنوع أشكاله ومصادره، أساليبه وأمطاره، واختلاف وجهات النظر الدولية حوله.

إذا أردنا تحديد مفهوم الإرهاب الإلكتروني، نقول أنه شكل من أشكال الإرهاب الذي يستخدم الإنترنت وكل التقنيات الرقمية في الشبكة العنكبوتية لتهريب أو تقييد أو إلحاق الضرر بالمجموعات الاجتماعية لتحقيق أغراض سياسية - دينية. ومع ذلك، فإن هذا التعريف يصف بطريقة جيّدة الهجمات الإرهابية التي تستخدم شبكات الكمبيوتر، لكنه نادراً ما يصف الأشكال الجديدة للنشاط الإرهابي. في الواقع، سرعان ما أدركت الجماعات المتطرفة، سواء اليمين المتطرف أو اليسار المتطرف، أو الجماعات الدينية أو الانفصالية أو المعادية للأجانب، أن الإرهاب له ميدانان للمعركة (ميدان الهجمات ومجال وسائل الإعلام). لذلك شهدنا طوال القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ظهور أشكال جديدة من العمل الإرهابي تتمثل في إقناع السكان وتجنيدهم وتلقينهم العقلي بهدف زيادة عدد المنخرطين في التنظيمات الإرهابية أو مضاعفة آثار النشاطات الإرهابية على نفسية الأفراد.

ثم يجب أن نضيف إلى تعريف الإرهاب الإلكتروني أعمال التضليل، خداع وتغليب الأشخاص المستضعفين. في العصر الحديث، يعد الإرهاب السيبراني فعلاً رقمياً يتمثل في نشر أفكار جذرية وإصالتها، تضليل ومخادعة السكان من خلال نشر أفكار، نظريات ومؤامرات كاذبة، أو إثارة واستقطاب الأفراد بهدف جعلهم شركاء أو فاعلين في أعمال إرهابية من خلال التصرف رقمياً أو فعلياً بوسائل إلكترونية لإلحاق الأذى بالناس وتهديدهم ومهاجمتهم. بالتالي، نلاحظ أن الإرهاب الإلكتروني قد احتل نطاقاً واسعاً وأصبح مكوناً عملياً في عمليات القتال، حيث تقوم الجماعات الإرهابية بتنظيم نفسها بشكل احترافي لتتواصل مع العملاء ووكلاء التوظيف وفرق الاختراق وقادة الشبكات والمتسللين لدعم كفاحهم (Alava, 2018).

ينقسم الإرهابيون الإلكترونيون إلى أربع مجموعات متميزة، والتي تتوزع غالبًا بطرق مختلفة على الإقليم. أولاً، نجد الإرهابيون الإلكترونيون المتواصلون الذين يتمتعون بوسائل خفيفة ويقومون بإنتاج أدوات اتصالية احترافية رسمية (الإرساليات أو الرسائل الإخبارية أو مواقع الويب) كما ينتجون كل الصور عن الهجمات أو القتال وينشرونها على الإنترنت.

ثانياً، هناك الإرهابيون الإلكترونيون النشطون يتصرفون بطريقة عنيفة أو خادعة داخل المواقع الإخبارية، لعرقلة نشر المعلومات. هذه الفئة تستخدم التصيد والقصف ونشر الأخبار المزيفة، وتنشئ مواقع وهمية لإلحاق الأذى بالعدو. ثالثاً، نجد الإرهابيون الإلكترونيون الذين يجندون أعضاءً جددًا، من خلال الالتزام بالأيديولوجية الإرهابية وبالاعتماد على خطاب الكراهية ينشرون معلومات عن جماعاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي من أجل استقطاب الأفراد وتجنيدهم في صفوف جماعاتهم. كما يقومون بتحديد الفئات المستهدفة وعمليات الإغواء الرقمية والمخادعات باستعمال خطاب الكراهية والأفكار المتطرفة لإقناع أعضاء جدد بالأيديولوجية الإرهابية في المرحلة الأولى ثمّ تجنيدهم. أخيراً، سوف يتدخل الإرهابيون الإلكترونيون بطريقة عنيفة لقرصنة وتدمير أنظمة الكمبيوتر (البيانات، Process) بهدف إحداث اضطراب أو حوادث أو أعمال عنيفة. بناءً على مستوى بنية التنظيم الإرهابي، يمكن أن يكون للإرهابي الواحد أدوار متعددة، ويتم التنسيق في معظم الأوقات بالاعتماد على الرسائل المشفرة.

ويتميز الإرهاب الإلكتروني عن باقي صور الإرهاب الأخرى بسرعته وسريته وعبوره للدول والقارات، فلم يُعد من المعقول تنفيذ أيّ جماعة متطرفة أو إرهابية أعمالها الإجرامية دون استغلال الشبكة العنكبوتية، كما أنّ الهجمات السيبرانية (الإرهاب الإلكتروني) التي تتعرض لها العديد من المواقع الحكومية والخاصة، تدعو إلى تعزيز جهود الأمن الإلكتروني في كافة مجالات التكنولوجيا بالعالم، لاسيما بعد ظهور نشاط الجماعات الإرهابية، وتهديدها بشن الهجمات السيبرانية. تعاني كل دول العالم مهما كانت قوّتها من الاستخدام الممنهج للتنظيمات الإرهابية للشبكة العنكبوتية؛ حيث تمكن أصحاب الفكر المتطرف وباستخدام خطاب الكراهية من التأثير على مجموعات كبيرة من الأفراد وخاصة فئة الشباب في جميع أنحاء العالم، كل على حسب سياقه الجغرافي والاجتماعي وباختلاف وتباين الحالة النفسية والفكرية للشباب.

2.3. مواقع التواصل إعلام الإرهاب

لا تمتلك الجماعات الإرهابية البنية التحتية لإعلام بالمعنى المتداول، ولذلك اهتمت كثيراً بمواقع التواصل فاستغلت هذه المساحة الآمنة، وحوّلتها إلى ساحة حرب تدور رحاها في العالم الافتراضي، وتقيم منظومات أقرب للدورات التدريبية والتلقين العقائديّ من أجل استقطاب أعضاء جدد والتعريف بهم والدعاية للانتصارات الوهمية. من الملاحظ أن التنظيمات المتطرفة حققت نجاحها الأكبر في مواقع التواصل وحققت الانتشار في ميادين مختلفة (تويتر، تيليجرام، اليوتيوب، الفيسبوك، سناب شات، انستغرام، واتساب)، ويمكن توصيف هذه المواقع بالإعلام الموازي،

وهي تغني بدرجة كبيرة عن متابعة وسائل الإعلام المعروفة، وأما السرّ في انتشارها فيعود إلى إمكانيّة الشراكة فيها عبر النشر وإبداء الرأي، فيما يبقى المتلقي بحالة سلبية وتُمارس عليه الوصاية في وسائل الإعلام. وبذلك تنشأ يومياً مئات الحسابات لمؤيدين ومناصرين، وتُنشر عبرها آلاف الصور على مدار اليوم، عن انتصارات ومعارك ليست موجودة على أرض الواقع، ورغم الجهود الكبيرة التي تبذل عبر منصات التواصل الاجتماعيّ لمحاصرتهم وإقصائهم إلا أنّ تلك التنظيمات تستمر بالتكاثر من خلال أعداد لا حصر لها من الحسابات الوهمية لمؤيديها.

هناك جملة من العوامل التي تتصف بها شبكات التواصل الاجتماعيّ منها تميّزها بتقنيات إعلاميّة حديثة، وتوفير بيئة خصبة يمكن استغلالها لنشر دعايتهم الباطلة، وجذب الجهاديين وتنفيذ خطط الإعلان بتكاليف منخفضة، والميزة الأهم هي سرعة التواصل مع العالم وسرعة نشر المعلومات بزمنٍ قياسيٍّ، عبر سهولة التسجيل والدخول واستخدام أسماء مستعارة، وعدم الحاجة لإثبات الهوية، وإمكانيّة إدارة حوارات في غرفة واحدة من مناطق مختلفة من العالم، وسهولة جمع المعلومات المختلفة من منصة واحدة، إضافة لصعوبة ضبطها وتقلصها من الرقابة أو بدون رقابة في بعض البرامج وكلّ ذلك بدون فرض رسوم.

يسعى المتطرفون عبر العالم للمشاركة بمحتواهم المتطرف في عروض يوميّة عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ، مستغلين سهولة رفع محتواهم، وصعوبة ملاحقتهم، وتعقيدات التعريف بما هو "محتوى متطرف"، من غير تقييم لما يستحق الحذف من عدمه، وبذلك يمكن نشر مواد مختلفة: جرائم القتل والعنف والتعذيب والمعارك، وأخبار العمليات الإرهابيّة الحصريّة وبثّ خطب الكراهية والتحريض وكذلك الإنتاج المرئيّ والمسموع والدعايات المزيفة للتنظيمات الإرهابيّة.

3.3. الإرهاب الإلكتروني يغزو شبكات التواصل الاجتماعي

جاء في دراسة أعدّها معهد بروكينغز Brookings Institution الأمريكيّ ومؤلّها "غوغل إيدياز" Google Ideas: "بين سبتمبر وديسمبر 2014، استخدم 46 ألف حساب على تويتر من قبل أنصار داعش. وتحليل المعطيات الجغرافية للتغريدات (الموقع المعلن والمنطقة الزمنية)، فإنّ أغلب المشتركين يقيمون في مناطق تحت سيطرة التنظيم في سوريا والعراق. و74% من الحسابات المؤيدة لداعش ناطقة بالعربيّة و20% بالإنكليزيّة و6% بالفرنسية (أزاد، 2019)، ويشير التقرير إلى وجود أكثر من 3 ملايين تغريدة تروّج وتؤيد «داعش» على «تويتر» من دولة واحدة فقط، وأكثر من 1.7 مليون مقطع فيديو إرهابي، مع الإشارة إلى أن «تويتر» تعترف بأنّه مع وجود أكثر من 300 مليون حساب يعمل بنشاط، فإنّه من الصعوبة أن تمتلك هذه الشركة القدرة على مراقبة ومتابعة والسيطرة على كل حساب ومعرفة ماذا ينشر أو من أي مكان يعمل صاحبه. وفقاً لهذه البيانات الرقمية فالجماعات الإرهابيّة حوّلت خطاب الكراهية وخطابها التحريضي من المنابر الخطائيّة التقليديّة أو كتب التكفير والتطرف، إلى العالم الافتراضيّ.

وتؤكد دراسة بحثيّة "أنّ 80% من الذين انتسبوا إلى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" تمّ تجييدهم عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ، حيث ارتفع عدد المواقع المحسوبة لهذه الجماعات من نحو 12 موقعاً إلكترونياً عام 1997 ليصل -

بحسب آخر الإحصائيات- إلى 150 ألف موقع عام 2019 (أزاد، 2019). كما أن نداءها موجه إلى العالم بأسره، المغرب العربي والشرق الأوسط، ولكن أيضاً الأجانب الغربيين الذين تمت دعوتهم للحضور وزيادة عدد صفوفها بداية من عام 2013. في يوليو 2014، أحصت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حوالي 15000 جهادي أجنبي من بين المجندين الذين انظموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية من بينهم 2000 شخص من الدول الغربية. (Byman Danie, 2014)

في ألمانيا، تبين وجود علاقة بين منشورات (فيسبوك) المعادية للاجئين عن طريق حزب البديل الألماني المتطرف والهجمات على اللاجئين، ويعود ازدياد هجمات الحرق العمد أو الاعتداء لانتشار منشورات تروج للكراهية. كما تواصلت مجموعة يمينية متطرفة مع العديد من المجموعات اليمينية المتطرفة على تلغرام لتقديم خطاب يحض على نصائح لتصنيع السموم وتبادل نصائح حول الحصول على السلاح. والتخطيط لشن هجمات على شبكات كهربائية بهدف قطع التيار الكهربائي على مستوى ألمانيا والتسبب في حالة "شبيهة بالحرب الأهلية" وخطف وزير الصحة "كارل لاوترباخ" في 14 أبريل 2022 (أمن سبراني . صناعة الكراهية والتضليل الإعلامي في أوروبا، المخاطر والتهديدات، 2022).

في فرنسا، تنشط الجماعات الدينية المتطرفة من خلال بث مواد تحض على الكراهية والعنف، حيث نشر موقع "La Voie Droite" إلكتروني محتوى مقاطع صوتية ومؤتمرات وخطبا تدعو إلى التطرف في 26 يناير 2022. في الولايات المتحدة، يروج مرتكبو هجمات لتفوق البيض في المجتمعات العنصرية لأعمالهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمثال على ذلك مطلق النار في كنيسة تشارلستون، الذي قتل تسعة رجال سود من رجال الدين والمصلين سنة 2015، انخرط في عملية تعليم ذاتية على الإنترنت دفعته إلى الاعتقاد بأن الهدف من التفوق الأبيض يوجب العنف. (s.alava, 2017)

وقد لقي شعار "البديل العظيم" الذي أطلقه اليمين الفرنسي عن عنصرية البيض وعن القلق الديمغرافي من معدلات الهجرة والولادات لغير البيض آذان صاغية حيث تبناه مرتكب إطلاق النار في المساجد في نيوزيلاندا عام 2019، فقتل تسعة وأربعين مسلماً أثناء الصلاة، ونشر هجومه على موقع يوتيوب. مثلت الحرب الراهنة في قطاع غزة، اختباراً جديداً لنزاهة منصات التواصل الاجتماعي في تطبيق معاييرها المعلنة لنشر المحتوى ومناهضة الكراهية والإرهاب. إذ أعادت إلى الواجهة الخلاف الأزلي بشأن تعريف المفاهيم وماهية الإرهاب والإبادة وجرائم الحرب، والتي تُعد المحدد الرئيسي لجميع إجراءات الإتاحة والتميرير والتشجيع، أو الحظر والإبلاغ والملاحقة، فضلاً عن التباينات بشأن رسم الحدود الفاصلة بين تداول المعلومات وتبني مواقف محددة منها، وطبيعة الوظيفة التي تقوم بها تلك المنصات الاجتماعية ومصالحها وانتماءاتها، وما إن كان كل ذلك يُبقي على وصفها سوقاً حرة للأفكار.

كما يجب على مواقع التواصل الاجتماعي أن تتعامل بالحياد اتجاه القضايا الدولية وتتيح حرية النشر لكل الأطراف، إلا أن الحرب على غزة أبرزت عكس ذلك حيث تم حجب المنشورات الفلسطينية التي تبين حقائق الإبادة والاجرام في مقابل فتح مجال النشر والحرية للكيان الصهيوني.

وقد تباينت مواقف شبكات التواصل الاجتماعي اتجاه حرب غزة، وتطبيق سياساتها على المحتوى المتداول بشأنها. ففيما اتفقت جميعها على حظر المنصات التابعة لحركة حماس، تباينت في صرامة تطبيقها لمعايير الحظر إزاء محتوى النقاش والتفاعل بشأن الصراع، فكانت "ميتا" الأكثر صرامة ما جعلها تُتهم بالتحيز لصالح إسرائيل، وفي المقابل كانت تطبيقات "تليغرام"، "تيك توك" و"تويت" أكثر مرونة، ما وضعها تحت ضغوط سياسية للإذعان لقوانين مناهضة الدعاية الإرهابية.

خاتمة

على الرغم من إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي المتمثلة في أيتاح مساحة للتعبير بحرية عن الآراء والأفكار، إلا أنها سمحت للعديد من الجهات المتطرفة والمتعصبة بالإدلاء بآرائها وتوجهاتها باسم حرية للتعبير، وهذا ما ساهم في نشر التنافر الفكري بين الأفراد وإثارة الفتن بين مكونات المجتمع الواحد.

إن طبيعة التأثير الذي تحدثه وسائل التواصل الاجتماعي على الأمن الوطني والمجتمعي يتمثل في استغلال الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية لهذه الأخيرة من أجل التواصل بين أعضائها، وتجنيد الأعضاء الجدد، إلى استغلال منصات التواصل الاجتماعي من أجل جمع التبرعات المالية، ومراقبة بعض حسابات الشخصيات الأمنية وتحديد مواقعهم وتحركاتهم. كما تهدد سهولة انتشار خطاب الكراهية عبر مواقع التواصل الاجتماعي الأمن المجتمعي، بحيث يتضمن هذا التهديد إثارة الفتن الطائفية ومحاربة الهوية الوطنية وإثارة النزاعات الداخلية.

ولم يلق تنامي خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية، إلا ردوداً ضعيفة ومتباينة من شركات وسائط التواصل الاجتماعي، وتحركاً غير كاف من قبل الحكومات. وعليه:

1- الاستجابة القانونية هامة بدون شك إلى حد كبير للغاية في التصدي لتأثير الخطابات المخرصة على الكراهية والعنف على مواقع التواصل الاجتماعي، ونذكر على سبيل المثال البرلمان الأوروبي الذي صادق في 5 جويلية 2022 على قوانين من شأنها أن تنظم بشكل أوثق عمل شركات التكنولوجيا الكبرى وتحدّ من المحتوى غير القانوني على الإنترنت. وتوصلت دول الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق، في 23 أبريل 2022 بشأن قواعد جديدة تتطلب من شركات التكنولوجيا العملاقة (غوغل وأمازون وأبل وميتا وميكروسوفت) بذل المزيد من الجهد لمراقبة المحتوى على منصاتها ودفع رسوم (تصل إلى 6% من إجمالي عملياتها على مستوى العالم) للجهات المنظمة التي تراقب مدى امتثالها.

2- ولكن لا يمكن أن تكون الاستجابة القانونية الوحيدة بل يجب أخذ الأبعاد السياسية والاجتماعية ذات الصلة لهذه المسألة بعين الاعتبار، فضلاً عن البحث عن حلول دائمة لتحسين المعرفة والتفاهم بين الثقافات والأديان سعياً إلى إقامة

عالم أكثر تسامحاً. فعلى الدول بمؤسساتها التشريعية والقانونية وبمساعدة رجال الدين والأكاديميين ووسائل الإعلام المختلفة أن تجري حوارات معمقة من أجل وضع تدابير اللازمة لمكافحة ظاهرة خطابات الكراهية الدينية، القومية، العرقية والجنسية التي تحرض على التمييز، العداوة أو العنف خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي دون الإخلال بحرية التعبير والمعتقد والتفكير.

3- دعوة المنظمات الدولية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وحثها على تفعيل المواثيق، والعهد والاتفاقيات، والإعلانات والقرارات، والقوانين الوطنية والدولية، المؤكدة على الحدود الفاصلة بين حرية الرأي والتعبير، وبين مختلف التجاوزات والإساءات إلى الأديان التي يتم ارتكابها في مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام عامة تحت غطاء حرية الرأي والتعبير.

4- إدانة القادة السياسيين والبرلمانيين وأعضاء الأحزاب وغيرهم من الشخصيات العامة وقيادات المجتمع المدني لخطاب الكراهية يمكن أن يشكل التصورات العامة ويساهم في تحقيق الوحدة والتماسك الاجتماعي. كما يجب أن تضع استراتيجيات لتوعية المجتمع من أجل التصدي لرسائل الكراهية التي تبثها القوى والأحزاب المتطرفة.

5- يتعين على مقدمي خدمات الإنترنت وضع شروط مفصلة للخدمة ومبادئ توجيهية وإجراءات لإزالة المحتوى المتعلق بخطاب الكراهية والتحريض عليها بمجرد إخطارها وفقاً للتشريعات الوطنية والمعايير الدولية، وضمان تنفيذ تلك السياسات بشفافية.

6- ويبقى نشر ثقافة السلام والتعريف بالآخر من أجل تعزيز التفاهم بين الثقافات والاحترام المتبادل والتسامح فيما بين فئات السكان ضرورياً للقضاء على التصورات النمطية وأوجه التعصب ضد الأقليات.

قائمة المراجع باللغة العربية:

- اليونسكو، مكافحة خطاب الكراهية في الانترنت، باريس: إصدارات مكتب اليونسكو باللغة العربي. 2015.
- منتدى الاقتصاد الدولي، تقرير المخاطر الشاملة 2013، الطبعة الثامنة. متاح على الرابط التالي:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalRisks_Report_2013.pdf
- منظمة المادة 19، مبادئ كامدن، 2009. متاح على الرابط التالي:
<https://www.article19.org/da.../files/medialibrary/1214/Camden-Principles-ARABIC-web.pdf>

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

- Ahmed S., Affective Economies, Social Text (22-2), 2004.
- Alava, s. frau-meigs, d. hassan, g. (2017). les médias sociaux et la radicalisation conduisant vers l'extrémisme violent des jeunes : rapport UNESCO. Direction de l'Information et de la Communication – UNESCO.
- Calvès G. « Les discours de haine et les normes internationales », Esprit, N°10, 2015.
- Cohen-Almagor R., « Fighting Hate and Bigotry on the Internet », Policy and Internet, 3 (3), 2011.
- Cour européenne des droits de l'homme (2016), Fiche thématique – Discours de haine, disponible sur http://www.echr.coe.int/Documents/FS_Hate_speech_FRA.pdf
- Fortuna P., Nunes S., 2018, « A Survey on Automatic Detection of Hate Speech in Text », ACM Computing Surveys, 51 (4).
- Gagliordone I. et al., Combattre les discours de haine sur internet, Unesco, Paris,(2015). disponible sur:
<http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002346/234620f.pdf>
- Gomes , Connexions. Manuel pour la lutte contre le discours de haine en ligne par l'éducation aux droits de l'homme, Conseil de l'Europe, Strasbourg, (éd.) (2013) p.143, disponible sur <http://www.coe.int/fr/web/no-hate-campaign>
- Kappelhoff H., Lehmann H., 2019, « The Temporal Composition of Affects in Audiovisual Media », in : Kahl A., ed., Analyzing Affective Societies. Methods and Methodologies, Berlin, Routledge.
- Siapera E., Moreo E., Zhou J., 2018, HateTrack. Tracking and Monitoring Racist Speech Online, Project Final Report, Irish Research Council, DCU School of Communications, Institute for Future Media and Journalism (FuJo), Anti-Bullying, Centre (ABC), and Insight Centre for Computer Analytics, School of Computing. Accès:<https://www.ihrec.ie/app/uploads/2018/11/HateTrack-Tracking-and-Monitoring-Racist-Hate-Speech-Online.pdf>.
- Siapera E., Viejo-Otero P., Moreo E., 2017, « Hate Speech. Genealogies, Tensions and Contentions », Proceedings of the Association of Internet Researchers, Estonia, University of Tartu.